

الاتجاهات الجديدة لنهج التنمية البشرية

أ.بوعزارة أحلام كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3

الملخص:

يعتبر الإستثمار البشري خيراً وسيلة لتحقيق الرفاهية من خلال الاهتمام بمختلف جوانب حياة الفرد المادية والمعنوية، وهذه الرفاهية تتحقق إلا بإنسان حر، متعلم و مثقف، وعليه يعتبر الإنسان الثروة الاقتصادية الأولى لكل مجتمع من المجتمعات، فهو محور التنمية، صانعها وهدفها.

لهذا إهتمت تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ 1990 إلى يومنا بالإنسان وجعله الغاية الأساسية للنشاط الإقتصادي والمحرك الأساسي له. وسنحاول في هذه الورقة تبين الاتجاهات العالمية الجديدة وما تحمله من مخاطر وعقبات على التنمية البشرية مع البحث عن حلول وسبل لدرئها أو على الأقل التقليل منها، بإسقاط حالة وواقع التنمية البشرية في كل من الجزائر وماليزيا التي تعتبر هذه الأخيرة مثال يقتدى به، كونها أول بلد إسلامي دخل ضمن البلدان الصناعية في آسيا. الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، مخاطر التنمية البشرية، سياسات درء المخاطر، اتجاهات دليل التنمية البشرية، الجزائر، ماليزيا.

Abstract:

Human investment is considered the best way to achieve prosperity through attention to various aspects of the life of the material and moral individual, and this prosperity achieved only through a free, an educated and cultured man. So the human is considered the first economic wealth of each community, he is the center, the maker and the target of development.

For that the human development of United Nations Development Reports are interested to the human and make it a fundamental goal of economic activity and the primary engine for it since 1990 to our day.

We will try in this paper demonstrate the new global orientations and consequent risks and obstacles to human development with the search for solutions and ways of shielding or at least minimize them, to drop the case and the reality of human development in Algeria and Malaysia which is considered an example, because is it the first Muslim country income within the industrialized countries in Asia.

Key words:

مقدمة:

شهد مفهوم التنمية تطورا هاما منذ أربعينيات القرن الماضي، فمع إفتقار معظم سكان دول العالم للمتطلبات الأساسية للحياة الكريمة من خدمات أساسية ورعاية صحية وتعليم و بيئة نظيفة، حل مفهوم التنمية البشرية المستدامة محل مفهوم التنمية الإقتصادية الذي يعتبر أوسع وأشمل.

إذ أن التنمية الإقتصادية تركز على هدف التنمية، وهي زيادة الناتج القومي الإجمالي، بينما يركز مفهوم التنمية البشرية على وسيلة التنمية وهم البشر. ومنذ أن أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية العالمي الأول في عام 1990، حقق معظم البلدان تقدما مستمرا في التنمية و اتجاهات عالمية إيجابية، لكن هدر الأرواح لم يتوقف وسبل المعيشة لاتزال معرضة للخطر ومسارات التنمية عرضة للتعثر، إما بفعل كوارث تسببها الطبيعة، أو بفعل أزمات يصنعها الإنسان في عالم يتغير بخطى متسارعة، رغم أن التطورات في التكنولوجيا والتعليم والدخل تحمل بشائر خير على البشر وما ينجر عن العولمة من مكاسب جمّة على التنمية البشرية، إلا أن هذه الصورة الإيجابية لا تنفي الشعور بالخطر الذي يهدد العالم في سبل العيش، الأمن الشخصي، سلامة البيئة والسياسة العالمية.

فالتقدم الحقيقي للتنمية البشرية لا يقاس فقط بتوسيع خيارات الأفراد وقدرتهم على تحصيل التعليم ووضعهم الصحي الجيد، و العيش في مستوى مقبول والشعور بالأمان، إنما هو في تحصين الإنجازات وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرار التنمية البشرية. لهذا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تناول نهجا جديدا للتنمية البشرية أكثر شمولاً محوره الإنسان وعالمه العولمة خاصة مع إستعداد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إطلاق مجموعة أهداف التنمية المستدامة وخطة تنمية لما بعد 2015 و سنأخذ الجزائر كمثال على ذلك و عليه تأتي إشكالية بحثنا كالتالي:

ماهو النهج الجديد للتنمية البشرية في عالم يتعرض للمخاطر ويتغير بخطى متسارعة؟ ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية قسمنا الدراسة إلى المحاور التالية:
أولا: المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة.
ثانيا: المخاطر التي تعيق التنمية البشرية وسبل درئها.
ثالثا: حالة التنمية البشرية في الجزائر وماليزيا.

أولا: المفاهيم الأساسية للتنمية البشرية والتنمية البشرية المستدامة

عرف مفهوم التنمية تطورا عبر الزمن، حيث إنتقل من المفهوم التقليدي وهو « الإستثمار الأمثل للموارد الطبيعية»، إلى المفهوم المعدل للتنمية وهو «الإستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير»، إلى «التنمية البشرية»، إلى «تنمية نوعية

الحياة»¹، إلى تنمية مستدامة تم التنمية الشاملة.

01/النمو والتنمية

في كثير من الأحيان يتم الخلط بين مفهومي النمو والتنمية، مما يستوجب علينا أن نبين الفرق بين هذين المفهومين، فمن الناحية اللغوية نجد أن هناك إختلاف بين مصطلحي النمو والتنمية، فنمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن أما تنمية الشيء فنمى فعل تحقيق النمو، وهكذا يبدو ومنذ البداية أن النمو يحدث بشكل تلقائي بينما التنمية تحدث بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير²، لذلك يعرف النمو الإقتصادي أنه عملية تلقائية تحصل باستمرار تعاقب تشكيلات إجتماعية معينة و سعيها الدائم للعيش، ويحدث غالبا عن طريق التطور البطيء وبطريقة تدريجية، وعادة ما يصاحبه تعثر كمي أكثر منه كيفي، ويعتبر تدخل الإنسان فيه محدودا³. ويقاس معدل النمو الإقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي، وفق العلاقة التالية:⁴ ومنه يركز النمو الإقتصادي على ثلاثة عناصر وهي كالتالي⁵:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو

تحقيق زيادة في نصيب الفرد من الدخل: حيث يتم حسابها وفق المعادلة التالية:

متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي = (المحلي الدخل إجمالي) / (السكان عدد)

أن تكون الزيادة حقيقية ليست نقدية: وتحسب عن طريق المعادلة التالية:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي (معدل النمو الإقتصادي) - معدل التضخم النقدي (معدل النمو الإقتصادي) - معدل التضخم

و أن تكون الزيادة مستمرة ليست عابرة: أي الزيادة على المدى الطويل. والتنمية بمفهومها الواسع هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية و السياسية و لإجتماعية للدولة، و التي يكون من شأنها تحقيق زيادة تراكمية قابلة للإستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة ممن الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير إقتصادية⁶، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية و الحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال⁷.

و عليه فإن التنمية الإقتصادية هي فعل يستوجب التدخل و التوجيه من قبل الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع إقتصاديا بشكل خاص، و هي تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية أفضل ورفع مستويات الإنتاج من بشرية خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل فالتنمية في الغالب دفعة قوية

للمجتمع من أجل الخروج من التخلف وتكون تغييرا في الكيف و الكم معا، ونعتمد على جهود الإنسان في وضع الخطط و الدراسات لتحقيقها، هذا يعني أن التنمية هي نمو إداري مخطط له و يكون الوصول إليه بواسطة إجراءات و تدابير معينة، تتمثل في برامج و خطط و سياسات هدفها تحقيق معدلات معينة، إذن هدف التنمية ليس مجرد زيادة في الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خبراتهم فالارتفاع بالمستوى الثقافي و الاجتماعي و الإقتصادي.⁸

02/ التنمية البشرية و الإطار الشامل للتنمية

يقوم مفهوم التنمية البشرية الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1990 على أن «الإنسان هو صانع التنمية و هدفها»، ذلك أن المشاركة الإقتصادية تعكس صنع التنمية، و المشاركة الاجتماعية و السياسية تعكس هدف التنمية، وأن «البشر هو الثروة الحقيقية للأمم» ، وأن التنمية البشرية هي « عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس»، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود و تتغير بمرور الوقت، وأهم هذه الخيارات أن يحققوا حياة طويلة خالية من الأمراض، وأن يكتسوا المعرفة و يتمتعوا بمعيشة كريمة.

إلا أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس، وهي تمتد من الحريات السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية إلى فرص الخلق و الإبداع و ضمان حقوق الإنسان و احترام الإنسان لذاته، وهو ما سماه آدم سميث، «بالقدرة على مخالطة الآخرين دون الشعور بالخجل».⁹

و المؤشرات المختارة لقياس التنمية البشرية هي: مؤشر الدخل و المتمثل بمتوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القو الشرائية للدولار، و مؤشر التعليم المتمثل بمعدلات محو الأمية ونسب التسجيل في المراحل التعليمية المختلفة، و مؤشر الصحة و المتمثل بالعمر المتوقع عند الولادة.¹⁰ و التنمية الشاملة¹¹ هي عملية مقصودة تشمل كافة مناحي الحياة، وهي تعتمد على تنمية ماذا؟ و لمن؟

03/ التنمية المستدامة و التنمية البشرية المستدامة

هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الإستمرار و التواصل.

وهي تنمية قابلة للإستمرار و هي عملية التفاعل بين ثلال أنظمة: أنظمة حيوية، أنظمة إقتصادية، و أنظمة إجتماعية، إضافة إلى احتياجات كل من الجيلين الحالي و المستقبلي، و الإستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الإستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات، و التي تشمل الإقتصاد و استخدام الطاقة و العوامل البيئية و الاجتماعية هي هيكل مستدام.

كما نجد تعريفاً آخر وأكثر شيوفاً، هو التعريف الوارد بتقرير «Brundtland»، تحت عنوان «مستقبلنا المشترك»، وفيما يلي هذا التعريف:¹²

Sustainable development is development that meets the needs of the present generation without compromising the future generation to meet their own needs

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لسنة 2011، فإنه يربط الإستدامة البيئية بالإنصاف، وبعادلة التوزيع، فالإستدامة نابع من إقناعنا بأن أجيال المستقبل لا يجوز أن تحظى بأقل مما تحظى به أجيال اليوم من إمكانيات.¹³

وعليه تعرف «التنمية البشرية المستدامة»: على أنها إستراتيجية تنموية شاملة تسعى إلى تمكين الإنسان و بناء قدراته و توسيع خياراته، في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و كذلك الصحية و البيئية و التعليمية و غيرها، مع التأكيد على الإنصاف و العدالة في توزيع الثمار سواء بين الجيل الحالي أو بين الأجيال الحالية و المستقبلية على حد سواء، وذلك لجعل الإنسان مؤهلاً و قادراً على إستثمار المنافع التي تهيؤها العولمة و مواجهة أو تقليل التحديات التي تفرضها.¹⁴

ثانياً: المخاطر التي تعيق التنمية البشرية و سبل درئها

إذا كانت التنمية البشرية تعني توسيع الخيارات، فالمخاطر تنشأ من تقييد الخيارات التي لا تستقيم بدونها التنمية البشرية، كخيارات الصحة، التعليم و التصرف بالموارد المادية و الأمن الشخصي، فعندما يواجه الأفراد المخاطر و تتعرض حياتهم لقيود دائمة على إثر أزمة ما، تتراجع إمكانياتهم على الأمد الطويل.

فالصدمات الشديدة من عدة مصادر، تغير المناخ قد يؤدي إلى كوارث طبيعية من الفيضانات والجفاف، الصدمات الاقتصادية قد تؤدي إلى البطالة بسبب الركود أو تدهور معدلات التجارة، و الصدمات الصحية قد تؤدي إلى انخفاض مدخول الأسرة و إرتفاع المصاريف الطبية، و الحروب و النزاعات المدنية تلحق أضراراً جسيمة بالتنمية البشرية.

01/ أنواع المخاطر

تعددت المخاطر التي تواجه البشرية و سنحاول إيجازها فيما يلي:

المخاطر الاقتصادية: تتعرض معظم البلدان إلى أزمات مالية و كوارث طبيعية تعود على الأسر بالسلب، فتهدد دخلهم و رفاهيتهم، راجع لعدم إمتلاكهم لأي دخل خاص بهم، أو أصول مالية أو حماية، وأفضل مثال على ذلك الأزمة الاقتصادية لعام 2008 لا يزال معظم الدول الأوروبية تتخبط في ذلك إذ لا تزال نسب البطالة ترتفع في كل من فرنسا (11%)، إيطاليا (12.5%)، إسبانيا و اليونان (28%).....¹⁵

المخاطر الصحية: تفاقم مخاطر الصحة الناجمة عن الفقر من أخطر المشاكل المهددة بآمن الأسرة و المجتمع، ومن الأسباب التي تعرض حياة الجميع للمخاطر، وليس الفقراء فحسب، فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، تسارع تفشي الملاريا و السل، حمى الديك

و أنفلونزا الخنازير، الإرهاب البيولوجي....). عدم المساواة: مشكلة عدم المساواة هي من العوامل التي تعوق مسار التنمية البشرية، إذ تنعكس سلباً على النمو والحد من الفقر ونوعية المشاركة الاجتماعية والسياسية إذا ما تجاوزت حداً معيناً، إذ تؤدي بتقلص حجم الاستثمارات في الخدمات الأساسية والسلع العامة، فتكبح تصاعديّة النظام الضريبي. البيئة والكوارث الطبيعية: يواجه بلدان العالم مشاكل بيئية تتمثل في ندرة المياه، تردي خدمات الصرف الصحي، تدهور الأراضي وتآكل التربة، تلوث الهواء، هجرة أنواع من النباتات والحيوانات وانقراضها... إضافة إلى مخاطر أخرى كالصحراء والتوسع العمراني والتصنيع الكثيف... كل هذه المخاطر تعيق مسار التنمية البشرية المستدامة.¹⁶ إنعدام الأمن الغذائي: تشكل تقلبات أسعار المواد الغذائية وعدم توفرها مصدر قلق عميق خاصة في أوساط الفقراء، فعقب الأزمة المالية لسنة 2008 أصيب 842 مليون شخص بالجوع في عام 2012، رغم الجهود العالمية المبذولة لتخفيف نسبة الفقر إلى أقل من النصف في 2015 (الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة 2015). إنعدام الأمن الجسدي: تتسبب الحروب والنزاعات الناجمة عن العنف المذهبي والإرهاب والصراع بين العصابات حياة الناس إلى خطر وعدم الاستقرار، كما هو الحال في معظم الدول العربية (بلدان الربيع العربي). والشكل الموالي يوضح لنا الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر ونوع المخاطر ولماذا.

الشكل رقم 01: الأشخاص الأكثر عرضة للمخاطر ونوع المخاطر ولماذا.

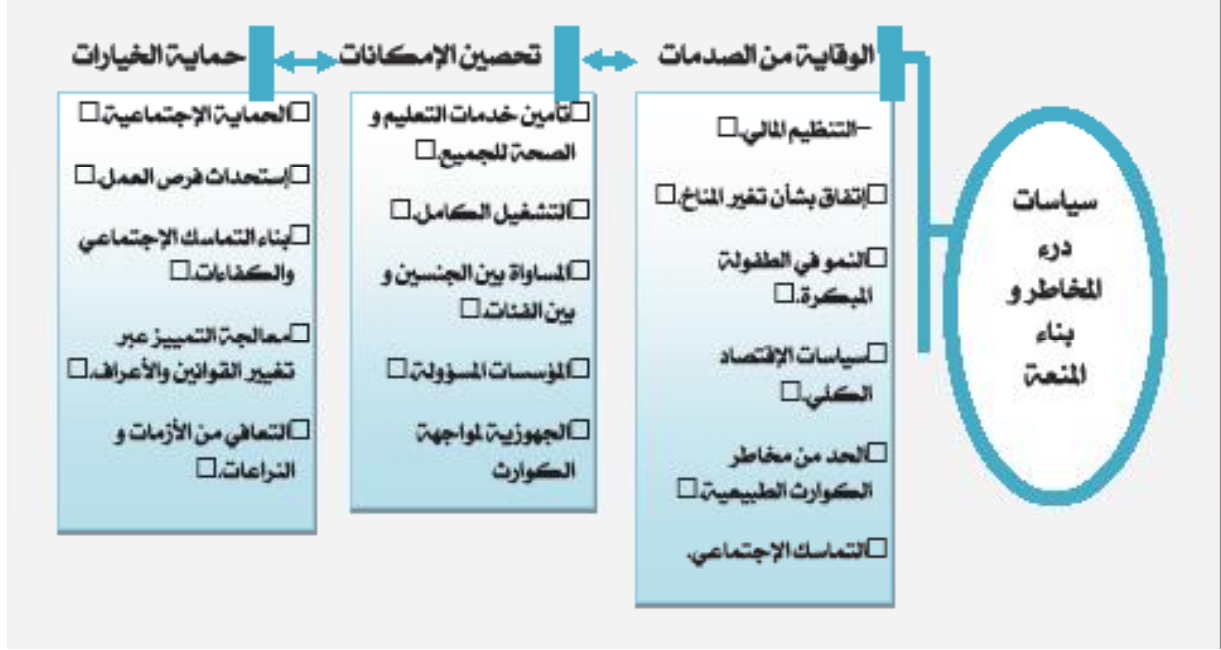
من هم المعرضون؟ لأي مخاطر؟ لماذا



المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، بعنوان: «المضي في التقدم بناء المنع لدرء المخاطر، ص 9.

02، السياسات و المبادئ الأساسية لدرء المخاطر وبناء المنعة لتفادي المخاطر و التهديدات التي تعيق مسار التنمية البشرية هناك عدة سياسات و إجراءات إقترحت من طرف هيئة الأمم المتحدة في آخر تقرير لها سنة 2004، تمثلت في سياسات وهي الوقاية، التحصين، والحماية و الجدول التالي يوضح ذلك:¹⁷

الشكل رقم 02: سياسات درء المخاطر وبناء المنعة



المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، بعنوان: «المضي في التقدم بناء المنعة لدرء المخاطر، ص 26.

من الجدول نلاحظ أن سياسة الوقاية من الصدمات تقي نزاعات الإستقرار الإقتصادي و تخفف من أثر الصدمات البيئية و تحد من تفشي الأمراض. أما سياسة التحصين فإقتصر على أهمية التعليم و الصحة للجميع بالإهتمام بالفرد و بناء منعه البشرية، كتعديل الأعراف و القوانين و حماية الحقوق، القضاء على التمييز و تحقيق المساواة بين الجنسين.

أما السياسة الحماية فهي تسعى إلى الوقاية من الصدمات و بناء منعة الأفراد و المجتمع عن طريق مسارين أولا تعزيز إمكانيات و حماية الخيارات على المستوى الوطني بتأمين خدمات شاملة كالتعليم والرعاية والصحة والمياه والكهرباء للجميع، وكذلك بتأمين الحماية الاجتماعية الشاملة، ثانيا تعزيز نظام الحكم العالمي لتيسير تأمين السلع العامة و الحد من احتمالات وقوع الصدمات كالقوانين الدولية والمواثيق و الإتفاقيات الدولية خصوصا إعلان الألفية الثالثة.

وإنطلاقا من هذه السياسات نستنتج أربعة مبادئ أساسية و توجيهية من أجل تصميم و تنفيذ هذه السياسات وهي كالتالي:¹⁸

مبدأ الالتزام بالجميع: وتعني إتاحة فرص الحياة المتساوية للجميع بتطبيق مبدأ «Kant» الذي يقول بالمساواة بين الجميع في القيم الإنسانية، «الإنصاف والعدالة». مبدأ إعطاء الأولوية للإنسان: هو ليس فقط اعتماد سياسات محورها الإنسان، بل يشمل كذلك تمكينه من التأثير على السياسات المعتمدة وإبداء رأيه والمشاركة في وضع السياسات.

مبدأ الالتزام بالتحرك الجماعي: يعني تحرك الأفراد ضمن الجماعة يؤدي إلى تضافر إمكانياتهم وخياراتهم الفردية لتصدي المخاطر و تعميق مكاسب التنمية و جعلها أكثر إستدامة.

مبدأ التنسيق بين الدول و المؤسسات الإجتماعية: ينص هذا المبدأ على ضرورة تضافر الدولة والمؤسسات الإجتماعية من أجل حماية الأفراد و المجتمعات من مخاطر أسواق يعتقد انها تنظم نفسها بنفسها.

ثالثاً: إسقاط واقع التنمية البشرية على كل من الجزائر وماليزيا «دراسة مقارنة»
كشفت تجارب التنمية البشرية في مختلف بلدان العالم عن وجود ثلاث فئات من البلدان وهي:

تنمية بشرية متواصلة، وهي البلدان المحافظة على نجاحها في التنمية البشرية.
تنمية بشرية متعثرة، وهي البلدان التي إنخفضت فيها سرعة النمو بدرجة جوهرية.
تنمية بشرية أضاعت الفرص، وهي البلدان التي أصابت نموها إقتصاديا جيدا، ولكنها لم تستطيع ترجمته إلى تنمية بشرية.
وتجربة ماليزيا أحسن مثال في التنمية البشرية التي تثبت خطأ إلحاق ظاهرة التخلف بالعالم الإسلامي، وسنحاول مقارنتها بالجزائر و إلى ماذا يرجع تأخر الجزائر في تحقيق مستويات عالية من التنمية البشرية.
لكن في الأول سنحاول معرفة كيف تقاس التطورات التي تسجلها البلدان «مؤشر التنمية البشرية»، وماهي المعايير المعتمدة لإحتساب هذا المؤشر؟.

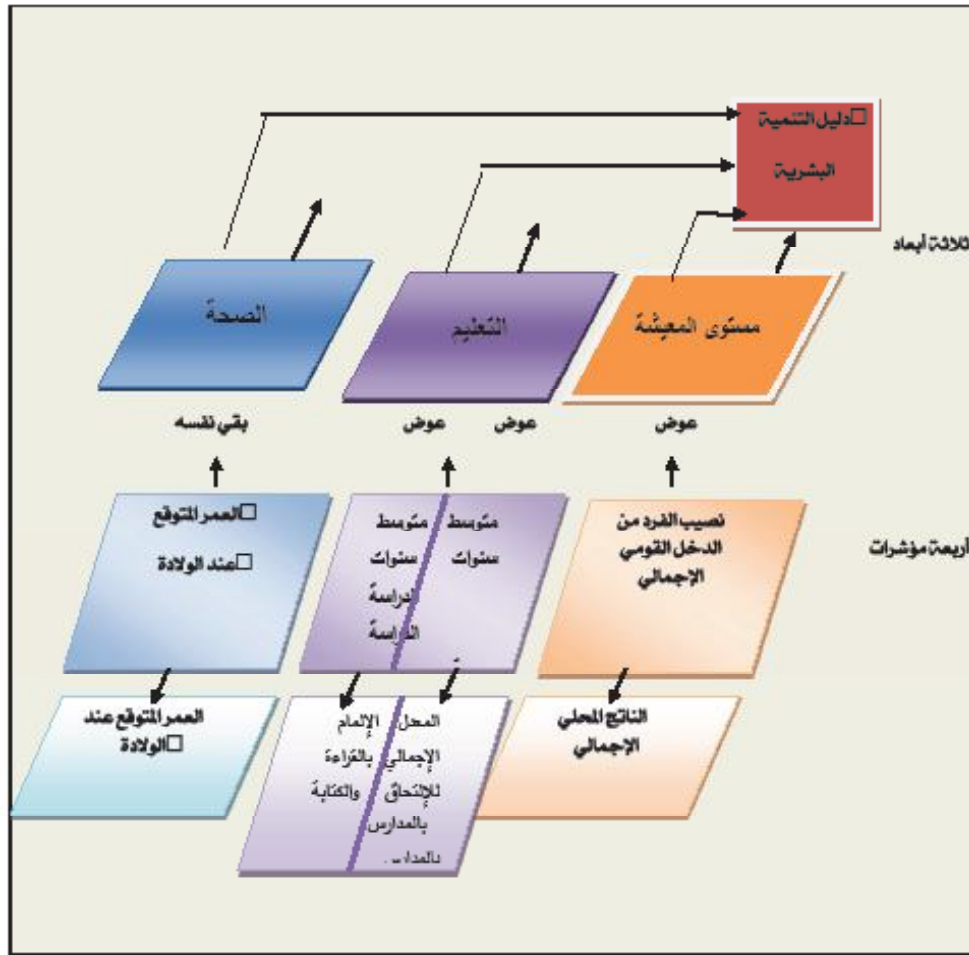
01/ المعايير المعتمدة في ترتيب الدول على مستوى التنمية البشرية

شهد قياس مستوى التنمية البشرية المعتمد من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة تغييرات وتطويرات، حيث تم الإعتماد منذ أول تقرير تم إصداره سنة 1990 على مؤشر التنمية البشرية لكل بلد يأخذ بعين الإعتبار ثلاثة أبعاد أساسية: طول العمر المتوقع (مقاسا بتوقع العمر عند الولادة). المعرفة و تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة و معدل مجموع الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والثانوي والعالي.

مستوى المعيشة (مقاسا بالقدرة الشرائية بالإستناد إلى معدل الدخل المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد).¹⁹ إلا أن هذا المؤشر رغم التطور، لم يسلم بدوره من العديد من الإنتقادات المتعلقة على الخصوص بطريقة حسابه و المتغيرات التي تكونه لكن دون المساس

بالأبعاد الثلاثة التي تغطيها ألا وهي الصحة، التعليم ومستوى المعيشة.²⁰ والجديد في دليل التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2010 هو: إستبدال مؤشر الدخل الفردي لقياس مستوى المعيشة المقاس بالنتائج الداخلي الخام على عدد السكان بالدخل الوطني الخام على عدد السكان (يستخدم نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عوض الناتج المحلي الإجمالي). تعويض المؤشرين المكونين للبعد المتعلق بالمعرفة (التعليم) المتمثلين في معدل الأمية و معدل التمدرس بكل من متوسط سنوات التمدرس ومتوسط سنوات التمدرس المتوقع. بينما مؤشر الصحة المقاس بأمل الحياة عند الولادة بدون تغيير (متوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والشكل التالي يوضح ذلك:²¹

الشكل رقم 03: عناصر دليل التنمية البشرية قبل و بعد التعديل



المصدر: تقرير التنمية البشرية 2010، ص 13.

و الملاحظ كذلك في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إدخال مؤشر الفقر المتعدد

الأبعاد لتحديد أنواع مختلفة من الحرمان. والتغيير الهام هو التحول إلى المتوسط الهندسي (الذي يقيس القيمة النموذجية لمجموعة من الأرقام) عوض المتوسط الحسابي، وهكذا يكون دليل التنمية البشرية عبارة عن متوسط هندسي للأبعاد الثلاثة. ولقياس دليل التنمية البشرية يتم تحديد أدنى قيمة و أقصى قيمة على مستوى العالم، بالنسبة لكل معيار من المعايير السابقة على النحو التالي: العمر المتوقع عند الولادة (25 سنة، 85 سنة). الأمية للكبار (0%, 100%). متوسط سنوات الدراسة (15 سنة، صفر سنة). ثم يتم حساب ما يسمى بمستوى الإنجاز لكل معيار كما يلي: وتتراوح قيمة الدليل بين القيمتين الصفر (0) والواحد (1). وعلى ضوء ذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي: تنمية بشرية مرتفعة جدا: الدليل أكثر من 0.90 ($IDH > 0.40$). تنمية بشرية مرتفعة: قيمة الدليل محصورة بين ($IDH < 0.90 = 0.70$). تنمية بشرية متوسطة: قيمة الدليل محصورة بين ($IDH < 0.70 = 0.50$). تنمية بشرية منخفضة: قيمة الدليل أقل من 0.50 ($IDH < 0.50$). و الآن سنحاول تطبيق هذه الحسابات على واقع التنمية البشرية في كل من الجزائر و ماليزيا كدراسة تحليلية.

02/ واقع التنمية البشرية في كل من ماليزيا و الجزائر (دراسة مقارنة) لطالما حاولت العديد من الجهات الغربية إلحاق ظاهرة التخلف بالعالم الإسلامي، لكن تجربة ماليزيا في التنمية تثبت خطأ ذلك، فقد استطاعت أن تحقق إنجازات تنموية واضحة أدت إلى تصنيفها ضمن البلدان الصناعية الجديدة في آسيا، إذ تعتبر أول دولة إسلامية تدخل نادي النور الآسيوية، وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2001، صنف الدول المصدرة للتقنية العالمية، واحتلت المرتبة التاسعة من بين 70 دولة، معتمدة في ذلك على مواردها البشرية و مواصلة لمسيرتها التنموية بشروطها الوطنية. هذا وقد استطاعت ماليزيا في أقل من ثلاثين سنة أن تتغير 180 درجة، بعدما كانت دولة غارقة في الجهل و الفقر و المرض لا يعرف أهلها سوى زراعة الأرز، ولا يزيد دخل الفرد الشهري فيها عن 38 دولار وإجمالي الدخل القومي للبلاد عن مليارين و 420 مليون دولار عام 1961 أصبح 289 مليار دولار عام 2011 ليصل إلى 313,2 مليار دولار عام 2013. و إرتفعت مستويات المعيشة من 460 دولار كدخل سنوي للمواطن إلى نحو 15 ألف دولار عام 2011، بينما الجزائر ورغم تحصلهما على الإستقلال في نفس الفترة إلا أنها لم تحقق مستويات مرتفعة والجدول التالي يوضح تطور إجمالي الناتج المحلي عبر السنين لكل من الدولتين.²²

الجدول رقم 01: إجمالي الناتج المحلي (القيمة بالدولار الأمريكي)

ماليزيا	الجزائر	البلدان السنوات
44023808215,1766	62045098370,0829	1990
93789473684,2105	54790058957,3718	2000
143533152129,483	103198650297,779	2005
162691922355,145	117026655313,743	2006
193552511883,591	134977867931,582	2007
230988518916,093	171000162581,484	2008
202251384991,501	137211795394,166	2009
247533525517,698	161207304960,455	2010
289548374436,865	199070864637,558	2011
305263811733,187	204331017992,08	2012
313159097400,743	210183410526,104	2013

المصدر: بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي على الموقع: www.wordbank.org

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في إرتفاع رغم وجود سنة كانت فيها القيمة منخفضة وهي سنة (2008-2009) راجع لأثر الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على كل دول العالم، والجدول الموالي يوضح نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الدخل.

الجدول رقم 02: نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومستوى الدخل (%)

السنوات	2010	2011	2012	2013
البلدان				
الجزائر	3,6	2,8	3,3	2,8
ماليزيا	7,4	5,2	5,6	4,7

المصدر: بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي على الموقع: www.wordbank.org

لمسنا من خلال الجدول أن ماليزيا تملك رؤية مستقبلية للتنمية و النشاط الاقتصادي من خلال وضع خطط خماسية متتابعة ومتكاملة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بل إستعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي من خلال التخطيط لماليزيا 2020 و العمل على تنفيذه²³، أما الجدول التالي فيوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)²⁴.

الجدول رقم 03: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنوات	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البلدان											
الجزائر	2365	1727	3039	3391	3846	4787	3771	4350	5272	5310	5361
ماليزيا	2417	4005	5554	6180	7218	8460	7278	8754	10068	10440	10538

المصدر: 2015World development indicators:structure of output Economy/04/14/2015
على الموقع: <http://wdi.worldbank.org/table/4.2>

وفيما يخص تجربة ماليزيا في التنمية البشرية فإنها تعتبر من أغنى دول العالم بعد طفرة الإقتصادية المحققة في فترة زمنية وجيزة ويرجع ذلك إلى الإهتمام بالعامل البشري من خلال التعليم والتدريب، والإهتمام بصحته مما يزيد في إنتاجية الفرد و بالتالي الإرتفاع في الإقتصاد القومي، فقد عرف دليل التنمية البشرية الماليزي قفزة نوعية سنلاحظها من خلال الجدول الموالي مقارنة بدليل التنمية البشرية في الجزائر رغم كل الجهود المبذولة إلا أن نسبة النمو كانت محتشمة و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 04: دليل التنمية البشرية وعناصره في كل من ماليزيا و الجزائر

الأدلة	قيمة دليل التنمية البشرية (HDI)	العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	متوسط سنوات الدراسة بالسنوات 2012	العمر المتوقع لسنوات الدراسة بالسنوات 2012	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (لمعادل القوة الشرائية بالدولار 2011)	دليل التنمية البشرية 2012	التغير في الترتيب	الرتبة حسب مجموع البلدان
البلدان								
ماليزيا	0,773	75	9,5	12,7	21824	0,770	0	62

أ.بوعزارة أحلام

93	0	0,715	12555	14	7,6	71	0,717	الجزائر
—	—	0,889	40,046	16,3	11,7	80,2	0,890	تنمية بشرية مرتفعة جدا
—	—	0,733	13,231	13,4	8,1	74,5	0,735	تنمية بشرية مرتفعة
—	—	0,612	5,960	11,7	5,5	67,9	0,614	تنمية بشرية متوسطة
—	—	0,490	2,904	9,0	4,2	59,4	0,493	تنمية بشرية منخفضة
—	—	0,700	13,723	12,2	7,7	70,8	0,702	العالم

المصدر: تقرير التنمية البشرية 2014, ص ص 158 , 159.

من خلال الجدول نلاحظ أن ماليزيا تصنف من البلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة ($IDH < 0.90 > = 0.70$) مقارنة بالجزائر التي تصنف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة ($IDH < 0.70 > = 0.50$) حيث نلمس من الجدول كذلك الفرق الشاسع في قيمة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، حيث أن دخل الفرد الماليزي يقارب ضعف دخل الفرد الجزائري هذا ما يؤدي بدوره (إرتفاع الدخل) إلى تحسن في الأحوال البشرية (مستوى معيشي لائق) ما يؤثر بالإيجاب على مستويات التنمية البشرية.

وقد بدأت ماليزيا في تنفيذ إستراتيجية ناجحة لتحقيق التكامل الاجتماعي²⁵، فاستمرت في مجال التعليم التي أولته أهمية بالغة بتأسيس نظام تعليمي قوي يساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة والتأكيد على التعليم الأساسي والتقني، والتزامها بمجانية التعليم الأساسي و تخصيص له جزء يصل إلى 20.4% سنويا من الميزانية العامة²⁶، أما فيما يخص الجزائر فإن الإحصائيات تشير إلى تضاعف مؤشر التعليم بها بتضاعف معدل الالتحاق بالمدارس مقارنة بالأعوام الماضية ووفق تقرير التنمية البشرية لسنة 2014، فإن الجزائر تخصص بنسبة 4.3% من الناتج الداخلي الخام إلى قطاع التربية والتعليم وهذا مقارنة بماليزيا ضعيف جدا (5.1%) ونفس الشيء مقارنة بنسب الإنفاق على الصحة التي ولي الحكومة الماليزية إهتماما بهذا القطاع، و الجدول التالي يبين نسب الإنفاق على التعليم والصحة.

الجدول رقم 05: الإنفاق على التعليم والصحة

الإنفاق على الصحة	الإنفاق على التعليم	
المجموع من الناتج من الموارد الشخصية المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية من مجموع الإنفاق على 2011 الصحة) 2011	بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي (2012-2005)	
3,6%	5,1%	ماليزيا
3,9 %	4,3%	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير التنمية البشرية 2014, ص 191.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب المخصصة للإنفاق على الصحة سواء كان من القطاع العام أو القطاع الخاص في ماليزيا يعكس الحالة الصحية للأفراد إذ يرجع تحسن الحالة الصحية للأفراد إلى الاهتمام المتزايد للدولة وزيادة الإنفاق الحكومي لهذا القطاع الحساس مما يؤدي إلى انخفاض في عدد الوفيات سواء عند الأطفال أو الرضع أو حتى الأفراد.

ووفق التقرير دائما (2014) فإن معدل الإلمم بالقراءة والكتابة عند البالغين الذين يتراوح أعمارهم ما بين 15-25 سنة كمعدل بين الفترة (2012-2005) وصل إلى 98.4% مقارنة بالجزائر الذي بلغ 91.8%, الذي لمسنا فيه إرتفاعا محسوسا, مقارنة بالسنوات الماضية الذي كان يتراوح في ماليزيا إلى 53% سنة 1970, إضافة إلى هذه المؤشرات الثلاثة الأساسية (التعليم, الصحة, الدخل) هناك ثلاثة أدلة جديدة إستعملت من أجل قياس مؤشر التنمية البشرية وهي:²⁷

الأول يقيس عدم المساواة.

الثاني يقيس الفوارق بين الجنسين.

الثالث فيقيس الفقر متعدد الأبعاد.

وهكذا إنتقلت مستويات التنمية البشرية في كل من ماليزيا والجزائر ويمكن توضيح هذا التطور في الجدول التالي:

جدول رقم 06 : اتجاهات دليل التنمية البشرية في الجزائر وماليزيا بالقيم من 1980-2013

السنوات	1980	1990	2000	2005	2008	2010	2011	2012	2013
ماليزيا	0,577	0,641	0,717	0,747	0,760	0,766	0,768	0,770	0,773
الجزائر	0,509	0,576	0,634	0,675	0,695	0,709	0,715	0,715	0,717

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير التنمية البشرية 2014. ص 163

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاعا في دليل التنمية البشرية لكل من ماليزيا و الجزائر إلا أنه للإشارة فقط أن ماليزيا عرفت التطور و التقدم و الإزدهار إلا بعدما إعتلى الحكم الدكتور «مهاثير محمد» الذي طبق أفكاره مع بداية الثمانينات بإنتهاج سياسة الشفافية و الإستقرار و إستغلال القوى العاملة.... أما الجزائر ورغم التزايد المستمر إستطاعت أن تنتقل إلى مستوى التنمية البشرية المرتفعة، إذ أولت الحكومة الجزائرية إهتماما كبيرا بها، فقد خصصت مبلغ 182 مليار دولار لتحقيق التنمية البشرية ضمن برنامج توطيد النمو الإقتصادي للفترة (2010-2014) ²⁸ أي ما يعادل نسبة 45.42% من إجمالي برنامجها للإستثمارات العمومية. ²⁹

من خلال ماسبق نعرض جدول يوضح المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية من خلال الفترة 1980-2013.

الجدول رقم 07: المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية من خلال الفترة 2013-1980

البلدان	السنوات	1980-1990	1990-2000	2000-2013
ماليزيا		1,05	1,12	0,58
الجزائر		1,25	0,96	0,95

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على تقرير التنمية البشرية (2014) ص 191.

يعكس الجدول التحسن الملحوظ لدليل التنمية البشرية خلال الفترات راجع لإهتمام الحكومات خاصة الحكومة الماليزية بمستويات المعيشة و نسبة التمدرس وصحة الأفراد، وفي الجزائر ورغم الجهود المبذولة إلا أننا نلمس تحسن في مستويات التنمية البشرية و أدلتها يقابلها إخفاقات تنموية خاصة في مجال حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نسب إنخفاض الفقراء خصوصا ونحن بصدد إنتهاء مهلة تحقيق الأهداف الإنمائية بإنتهاء سنة 2015.

خاتمة:

أثبتت تجارب الدول في مجال التنمية أن الإنسان هو محور التنمية، وصانع التنمية وهدفها، به تقوم الحضارات وتزدهر، وبسببه تفشل الأمم وتقهقر، وهذا ما لمسناه من خلال دراستنا لتجربة ماليزيا في التنمية البشرية بإدراكها أهمية الفرد البشري و توظيف التعليم لإعداده ليستطيع مواجهة التحديات والمخاطر التي تعيقه و إستخلصنا جملة من النتائج نلخصها فيما يلي:

ضرورة الإهتمام بالتعليم و البحث العلمي من أجل رفع معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي، للهروب من مصيدة الفقر.

أهمية دور الدولة في تحقيق التنمية و الدفع بعجلة النمو، وتهيئة مناخ مناسب للنشاط الإقتصادي والإطلاق التنموي.

أهمية تحقيق الموازنة في توزيع الدخل وإستخدامه في التنمية البشرية بالتفكير بعدم المساواة كقضية إقتصادية أساسية قبل أن تكون قضية أخلاقية. أهمية الإستجابة والتكيف مع المتغيرات العالمية من أجل تحقيق نمو عالمي وتنمية عالمية شاملة ومستدامة ومنيعة، تنتجها الطبيعة ويصنعها الإنسان. ضرورة العمل على نوعية الأفراد لدرء المخاطر بإنتهاج أسلوب موسع ومنهجي. كل هذا يتطلب المضي في التنمية و حماية الإنجازات من المخاطر والصدمات وبناء المنعة و تعميق التقدم، وتحديد الفئات الضعيفة وإنصافها، و الحد من عدم المساواة و معالجة القصور الهيكلي كله من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة مدى الحياة، وعبر الأجيال.

الهوامش والمراجع

سعد طه علام، «التنمية والدولة»، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، مصر، 2004، ص 10.

سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، «قضايا معاصرة في التنمية الإقتصادية»، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 79.

سعد فتح الله، «التنمية المستقلة، المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996، ص 22.

سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، نفس المرجع السابق، ص 80. نفس المرجع السابق، ص ص: 80-81.

إبراهيم العيسوي، «التنمية في عالم متغير»، دار الشروق، 2001، ص 60.

صليحة مقاوسي، هند جمعوني، «نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية»، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الإقتصاد الجزائري، قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، مخبر الدراسات الإقتصادية للصناعة المحلية، جامعة الحاج لخضر، باتنة الجزائريومي 12-13 ديسمبر 2009، ص .

محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، «التنمية الإقتصادية، مفهوما، نظرياتها، سياساتها»، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 20.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير التنمية البشرية لعام 1990»، مطابع الأهرام، القاهرة، مصر، ص 20.

10 - إبراهيم مراد الدعمة، «التنمية البشرية (الإنسانية) بين النظرية والواقع، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 35.

11 - بدون مرجع.

12 - علي عطيه مسعود، «التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها»، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر العدد 36، يونيو، 2004، ص 89.

13 - تقرير التنمية البشرية 2011، «الإستدامة و الإنصاف مستقبل أفضل للجميع»، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 1.

- 14 - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 69.
- 15 - بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي على الموقع: www.wordbank.org.
- 16 - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2014، بعنوان: "المضي في التقدم بناء المنعى لدرء المخاطر، ص 22.
- 17 - نفس المرجع السابق، ص 26.
- 18 - نفس المرجع السابق، ص 27.
- 19 - نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر و آفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية 6-2011 ص 36 على الموقع: www.univ.chlef.dz.
- 20 - محمد أمين لزعر، "منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، بين الواقعية و المبالغة"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 116، مارس 2014، ص 15.
- 21 - أنظر كل من تقرير التنمية البشرية 2010 على الموقع: <http://hdr.undp.org/en/reports/global/hdr2010>.
- 22 - بيانات مقدمة من طرف البنك الدولي على الموقع: www.wordbank.org.
- 23 - عبد الحافظ الصاوي، "قراءة في تجربة ماليزيا التنموية"، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، السنة 2003، الكويت على الموقع: <http://islammemo.cc/print.aspx?id=3710>.
- 24 - 2015World development indicators:structure of output Economy/04/14/، 2015 على الموقع: <http://wdi.worldbank.org/table/4.2>.
- 25 - إبراهيم أحمد السيد إبراهيم، "التعليم والتنمية البشرية-خبرات عالمية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 82.
- 26 - عاصم شحادة علي، "تمويل البحث العلمي و أثره على التنمية البشرية ماليزيا نموذجا"، مجلة المستقبل العربي، على الموقع الإلكتروني: www.caus.org.
- 27 - نصيرة قوريش، مرجع سبق ذكره، ص 35.
- (سلطان) راجع: عاصم شحادة علي، مرجع سبق ذكره.
- 28 - صالح نجية، مخناش فتيحة، "واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) و آفاق النمو الاقتصادي
- مجلة رؤى اقتصادية، العدد الثالث، ديسمبر 2012، على الموقع: www.univ.eloued.dz/oar/image/pdf/c9.pdf.
- 29 - هويدي عبد الجليل، يحيواي عمو، "السياسات الاقتصادية و تحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي، العدد السادس، أفريل 2014، ص 230.